المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

3 مايو
اليوم العالمي لحرية الصحافة

في اليوم العالمي للصحافة
حالة الحريات الإعلامية في مصر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

في اليوم العالمي للصحافة
حالة الحريات الإعلامية في مصر

إعداد/

عصام ناصر

مراجعة وتدقيق لُغوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

الحرية شرط العمل الصحفي الحقيقي. والعمل الصحفي الحقيقي شرط حصول الإنسان على جانب مهم وضروري من المعرفة؛ بالتالي أي انتهاك بحق الصحفيين/ات، هو بالضرورة يخصم من حق المجتمع كله في المعرفة. وعليه يعيق ضمانات الحقيقة، كما أن المساعي والإجراءات الجادة لتيسير عمل الصحافة الجادة المستقلة، يقود إلى تعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة، وخاصة حق الإنسان في المعرفة.

ونشير إلى أن القيود التي تكبل الحريات الصحفية والإعلامية في مصر، تتنوع بين قيود تشريعية، وهي قيود ناجمة عن القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مصر، وعلى رأسها القانون 180 لتنظيم الصِّحافة والإعلام الصادر سنة 2018؛ الذي يعطي المجلس الأعلى للإعلام الحق في المنع والحجب ووقف الطبع ومنع الظهور[1]، ما يجعل منه سلطة رقابية متحكمة في المؤسسات الصحفية والمادة المسموح لها بالظهور.

وقيود غير تشريعية، تشير إلى الضغوط الممارسة على المؤسسات الصحفية، والتضييق على عمل الصحفيين/ات، وتأميم وسائل الإعلام، أو ظهور احتكارات كبيرة لوسائل الإعلام؛ فتتحول معه الصحافة إلى صِحافة الصوت الواحد.

فضلًا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للصحفيين/ات، وتدني مداخيل المؤسسات الصحفية؛ ما يؤثر بالسلب على المهنة، فلا حرية بدون شروط موضوعية تضمن وتحقق الاستقلال والاستقرار المادي، ومن جهة أخرى غياب حرية الصحفيين/ات والمؤسسات الصحفية يقلل من جودة المنتج الصحفي، ما يقلل بدوره من الطلب على هذا المنتج ما يرتد بالسلب على مداخيل المؤسسات الصحفية والعاملين/ات بها.

1- الحرة، في اليوم العالمي لحرية الصحافة.. ماذا يواجه الصحفيون بالدول العربية؟، تاريخ النشر: 3 مايو 2023، تاريخ القراءة 2 مايو 2024، في:
https://tinyurl.com/yutgv7k4

انتهاكات الحريات الصحفية التي وقعت خلال عام:

كان من المفترض أن نشهد تراجعًا في أعداد الانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، خاصة فيمَا يتعلق بحالة الحريات الصحفية، أي حرية الصحفي/ة في التحرك والتغطية والوصول للمعلومة، دون أن يعرضه/ا ذلك لأية معوقات أو انتهاكات، ودون أن تتعرض المؤسسة الصحفية نفسها لأية تضييقات، من قبيل الحجب والمصادرة والغلق...، وغيرها من صور الانتهاكات التي تحول دون قدرة الصحفي/ة على مواصلة عمله/ا، أو تحول دون المؤسسة الصحفية ومواصلة وظيفتها الرسالية.

هذه الحالة المرغوبة نجدها لا تزل بعيدة، إذا قورنت بواقع الحريات الصحفية في مصر، ولعل مراجعة سريعة للبيانات المدرجة بالجدول التالي تؤكد هذا الافتراض.

شهر مايو 2023

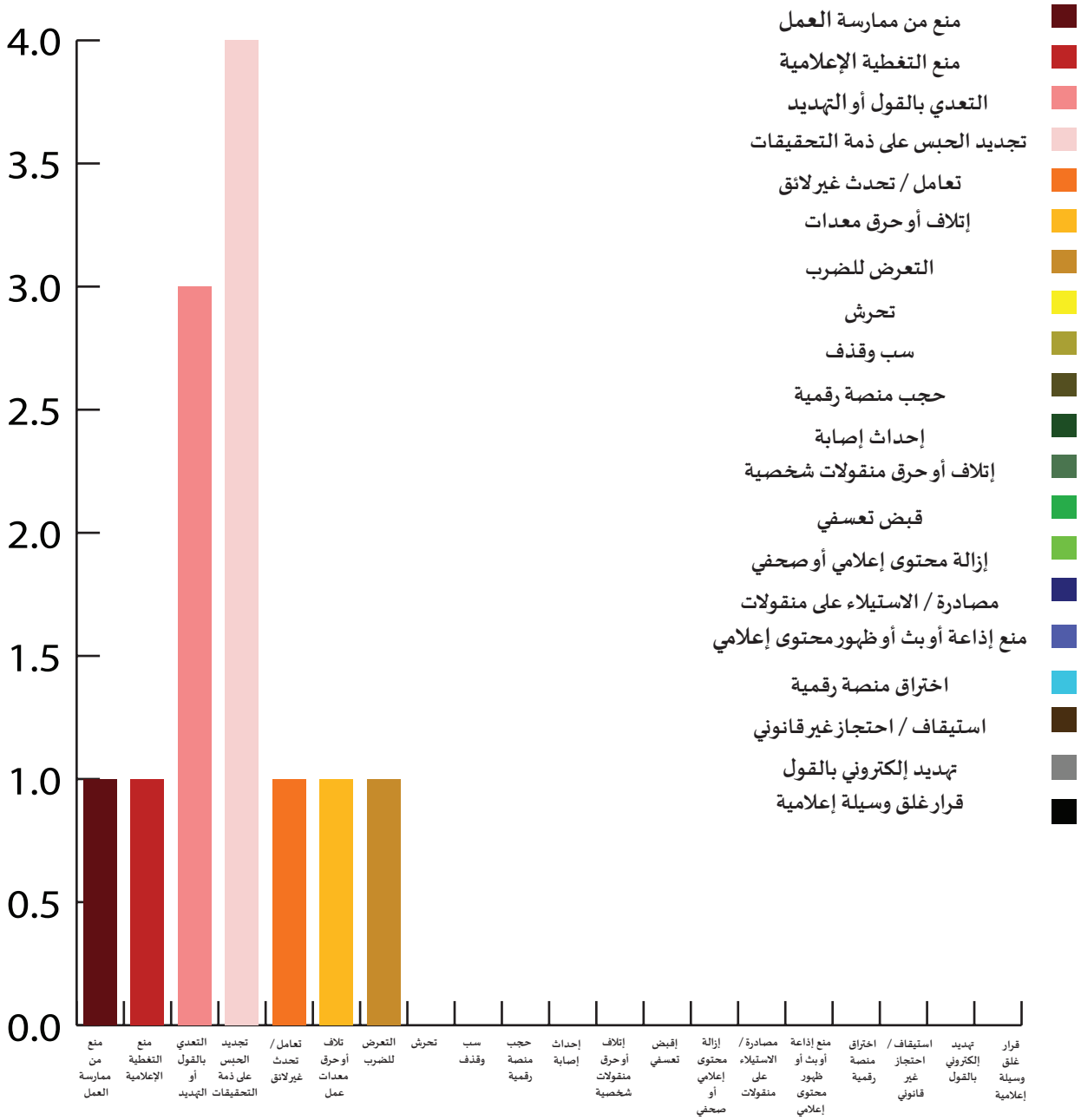

شهر يونيو 2023

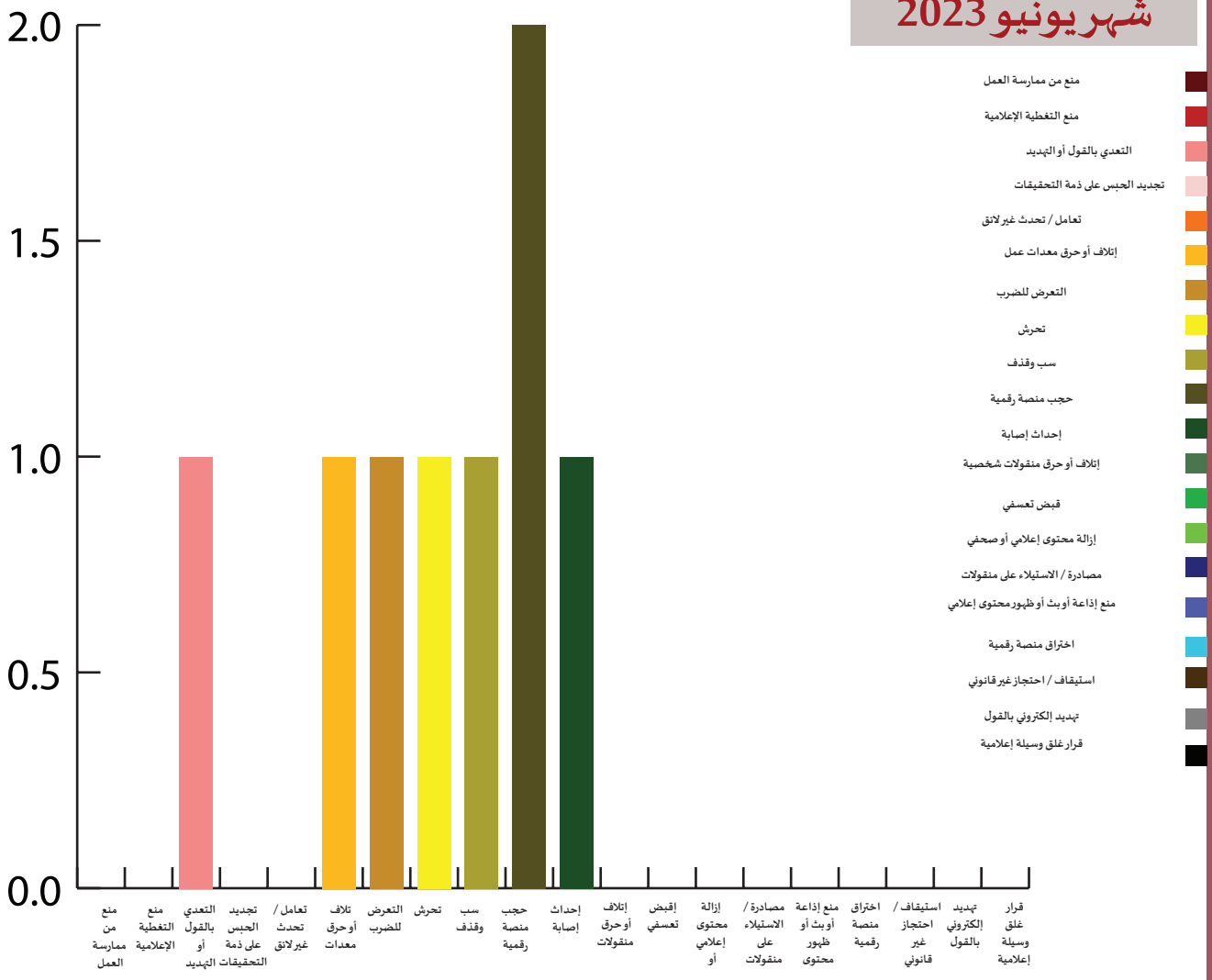

شهر يوليو 2023

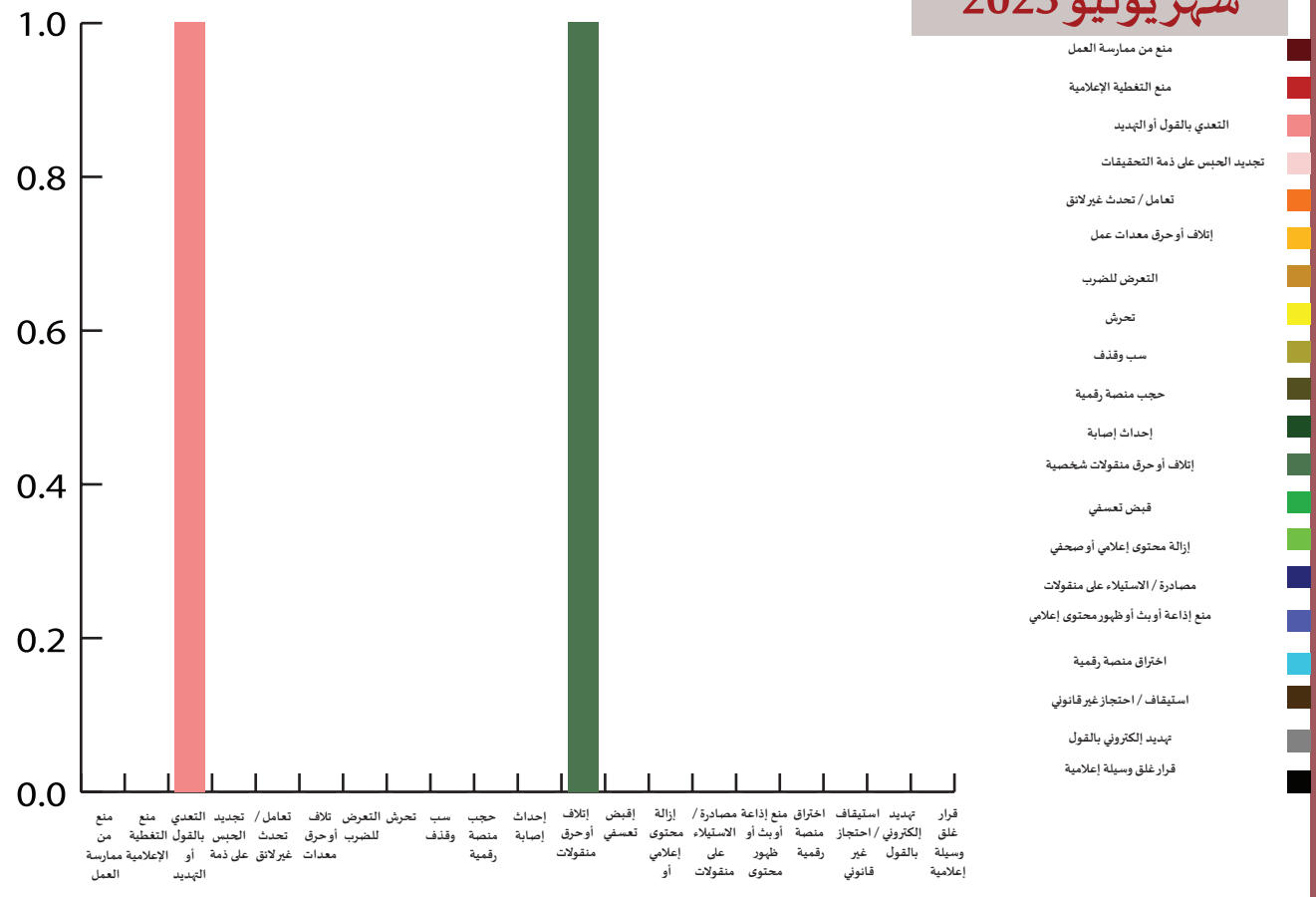

شهر أغسطس 2023

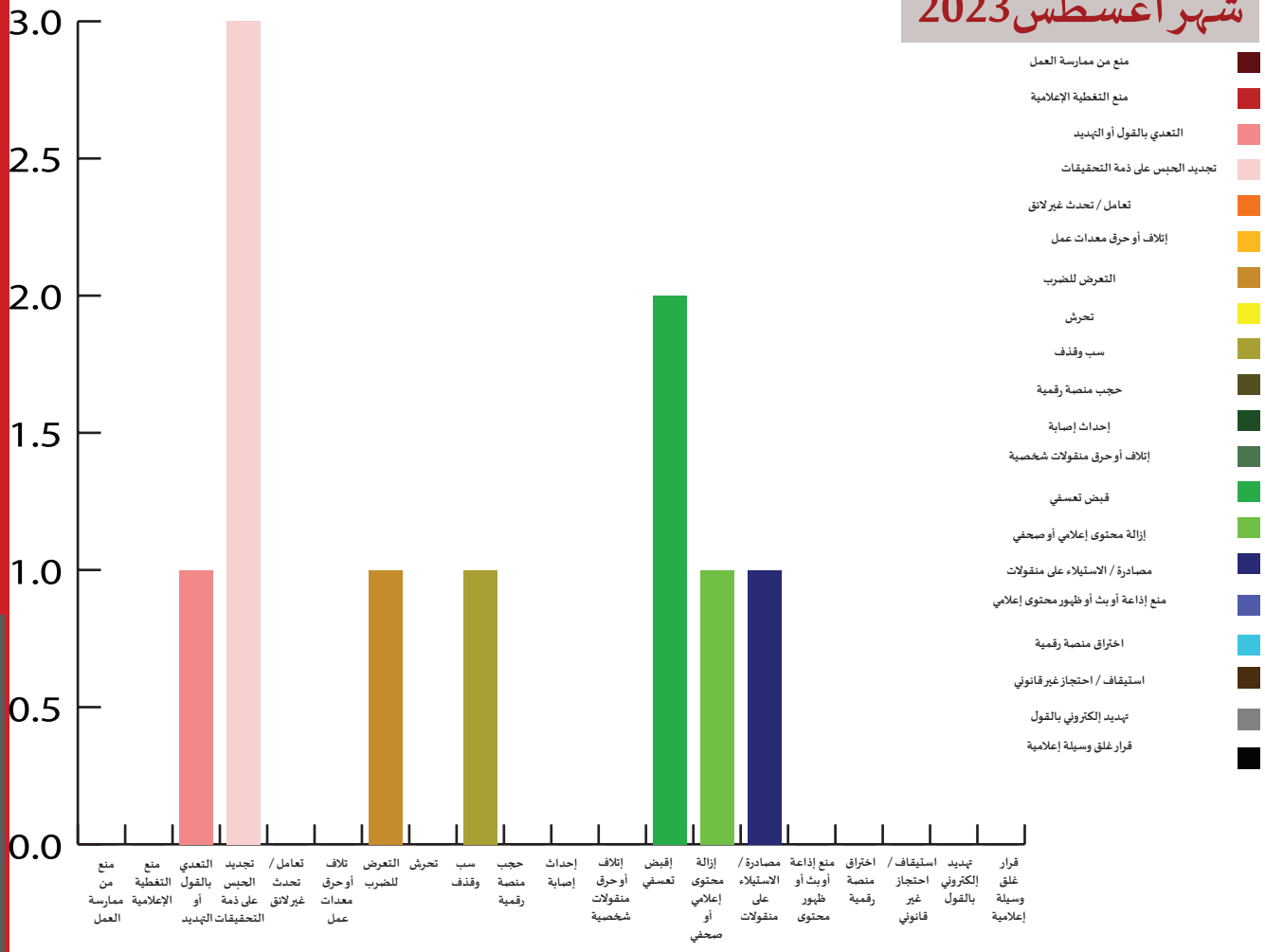

شهر سبتمبر 2023

شهر أكتوبر 2023

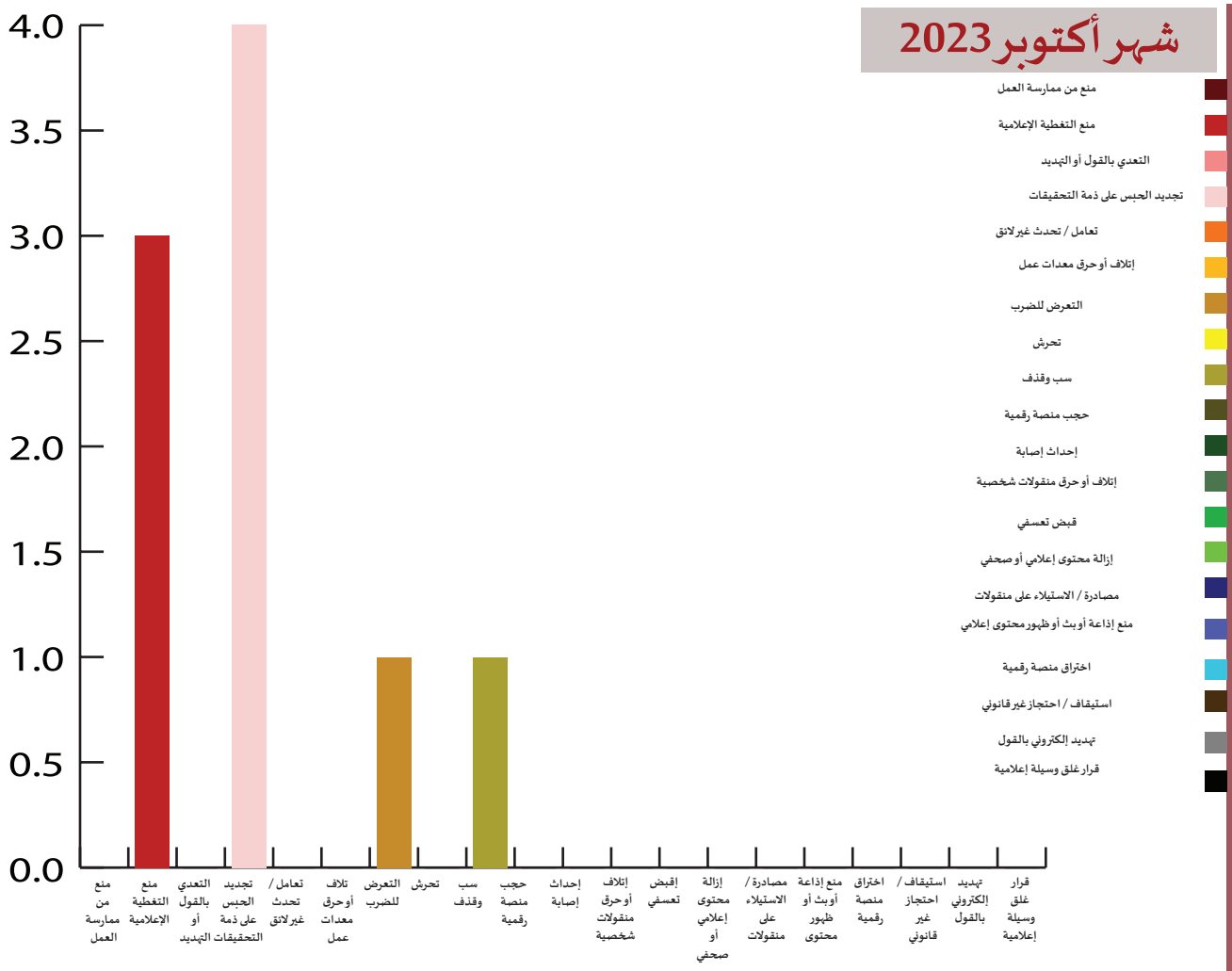

شهر نوفمبر 2023

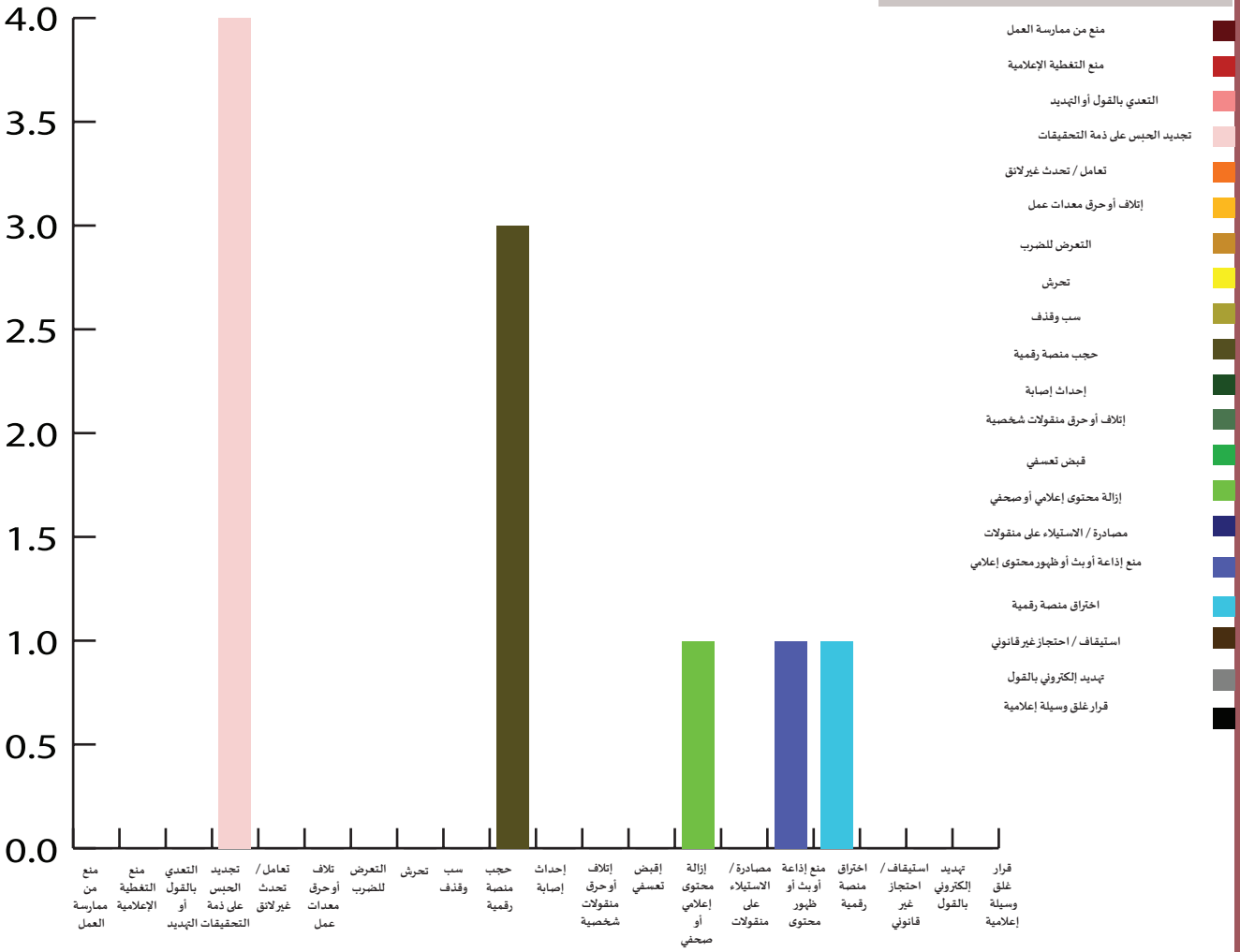

شهر ديسمبر 2023

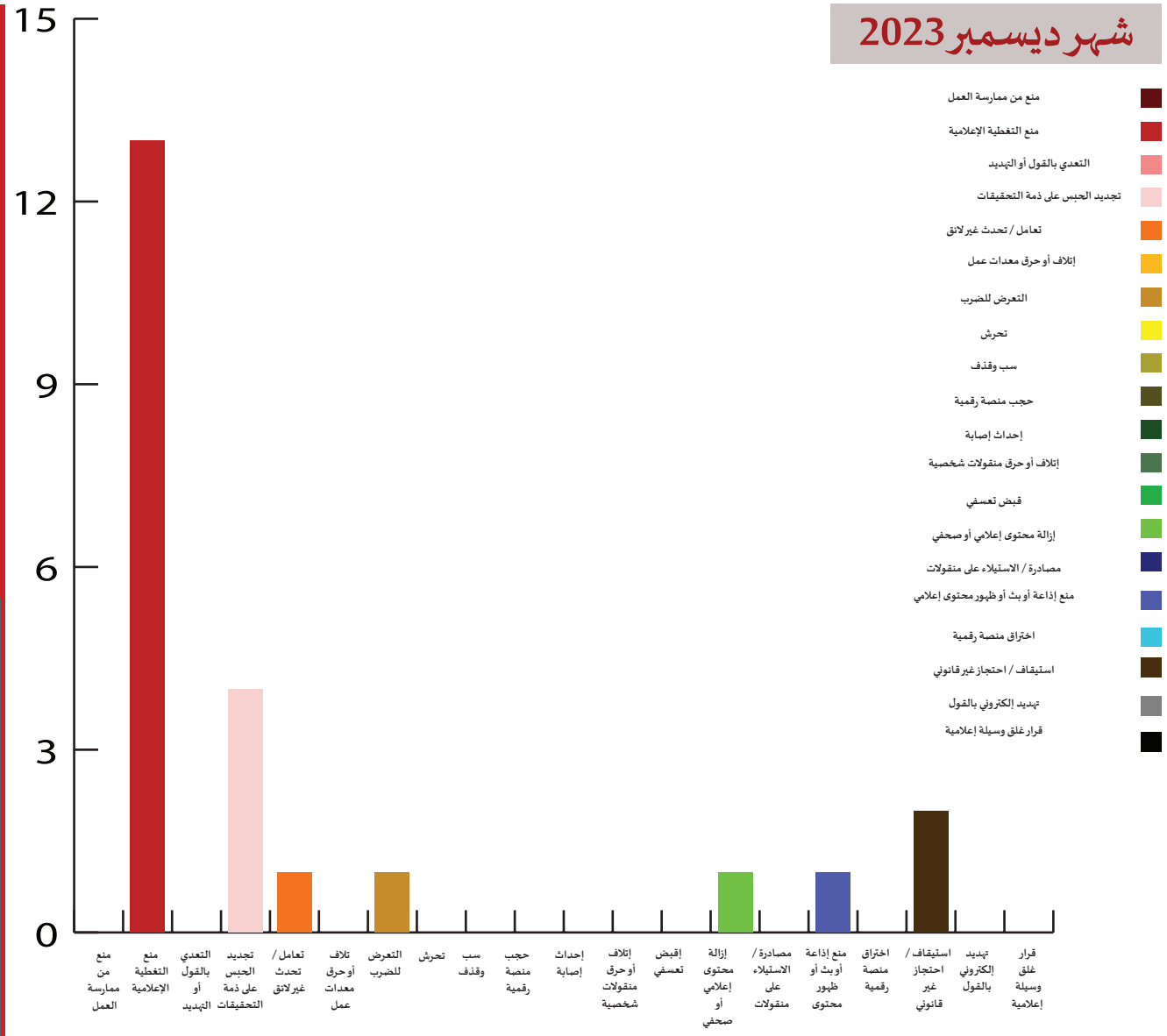

شهر يناير 2024

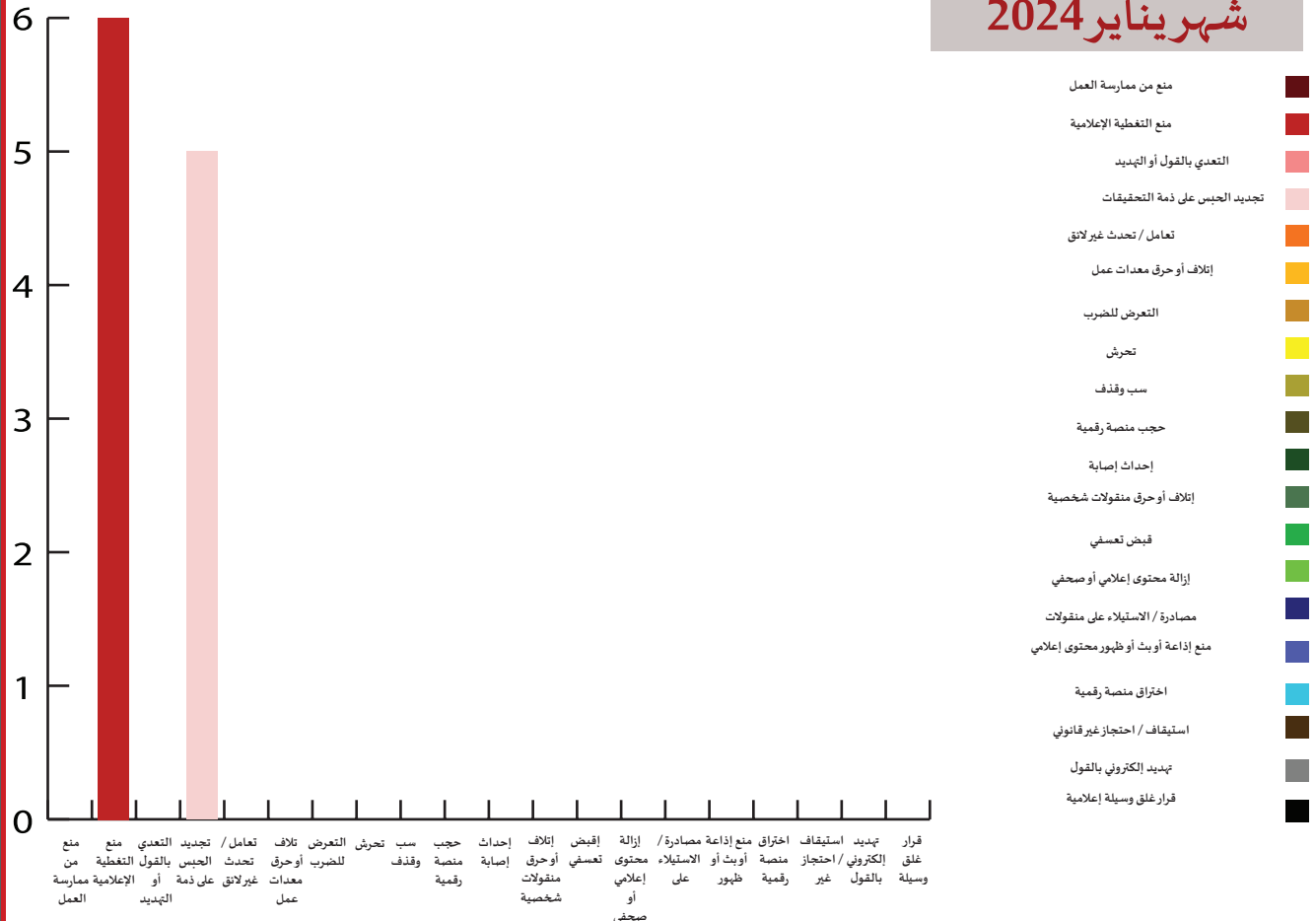

شهر فبراير 2024

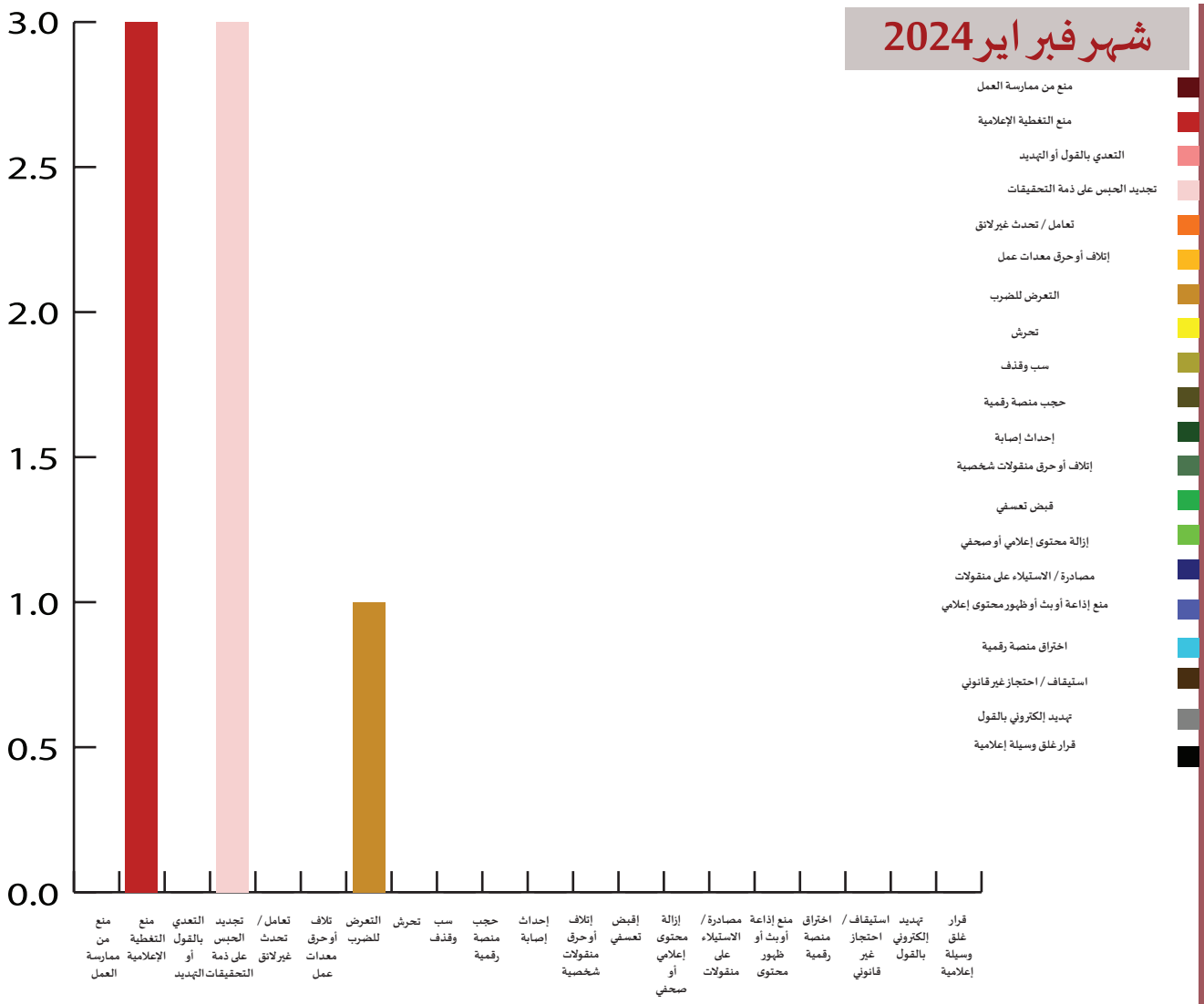

شهر مارس 2024

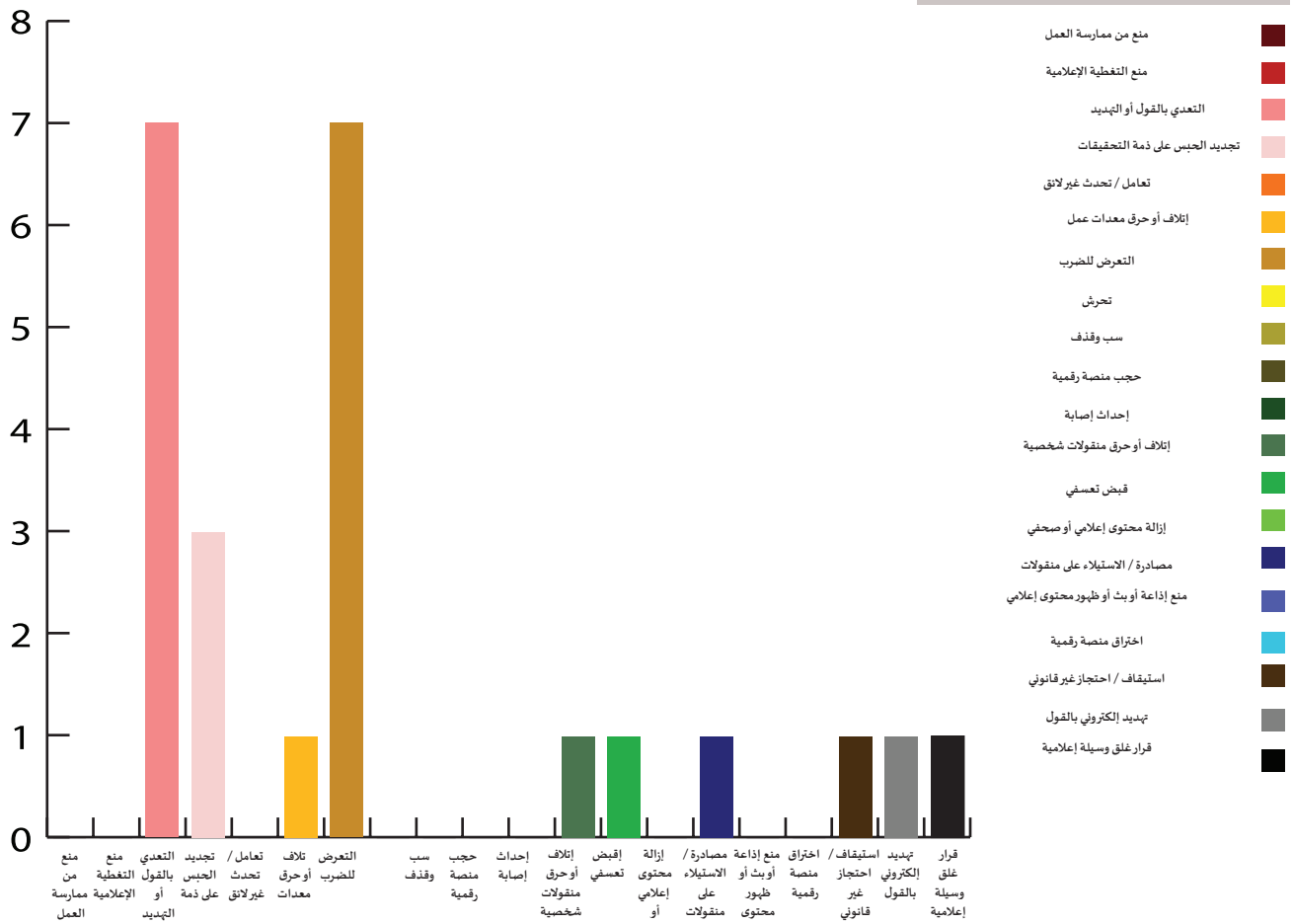

تغطي البيانات الموجودة بالجدول، الانتهاكات المتعلقة بالحريات الصحفية، خلال الفترة من الأول من مايو 2023، وحتى الأول من مايو 2024. تتضمن هذه الفترة 12 شهرًا، وقد شهدت مجتمعة وقوع 131 انتهاكًا يتعلق بالحريات الصحفية.

وجاءت أبرز الانتهاكات التي وقعت خلال هذه الفترة كالتالي:

أ) وقوع 36 حالة تجديد حبس على ذمة التحقيقات، معظم هذه الحالات تخطت مدة الحبس الاحتياطي المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

ب) وقوع 26 حالة "منع التغطية الإعلامية" خلال عام واحد.

ج) وقوع 14 حالة "تعدي بالقول أو تهديد" بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة. (د) وقوع 13 حالة "تعرض للضرب" بحق صحفيين/ات أو إعلاميين/ات خلال عام فقط.

ل) وقوع 9 حالات قبض تعسفي بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات خلال الفترة نفسها.

ه) وقوع 5 حالات "حجب منصة رقمية" خلال الـ 12 شهرًا التي يغطيها التقرير. فضلاً عن وجود 14 فئة انتهاك أخرى وقعت كل منها، خلال هذه المدة، بين مرة واحدة وأربع مرات.

هذه الأرقام والإحصائيات تكشف البيئة الصعبة التي يتحرك فيها الصحفيين/ات في مصر خلال هذه الشهور الأخيرة.

انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال عام:

الاستقلال المالي والاستقرار الاقتصادي هو الضمانة الأولى لوجود صحافة وإعلام حر ومستقل وجاد ومهني. فلا يتصور أن تكون هناك صحافة مهنية وحرة في وقت يقع فيه العاملين/ات بالصحافة والإعلام تحت الضغط المستمر للتكاليف المعيشية. وبناء عليه، كانت قراءة الأوضاع المعيشية والاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات ضروري لنعرف إن كانت هناك شروط موضوعية تسمح بتجذر الصحافة والإعلام الحر المستقل.

في هذا السياق يتابع المرصد المصري للصحافة والإعلام، بصورة دقيقة ومستمرة، الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للصحفيين/ات، وعليه فقد رصدنا خلال الفترة من الأول من مايو 2023 وحتى الأول من مايو 2024، وقوع عدد 225 انتهاكًا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات، جاءت هذه الانتهاكات كالتالي: انتهاك "حجب حقوق مالية" تكرر وقوعه 134 مرة خلال العام محل الاهتمام، يليه من حيث مرات التكرار، انتهاك الفصل التعسفي، حيث شهدت السنة وقوع 83 حالة فصل تعسفي، فيما شهدت السنة وقوع 7 حالات انتهاك ملكية فكرية، وحالة وحيدة "منع من دخول مؤسسة إعلامية".

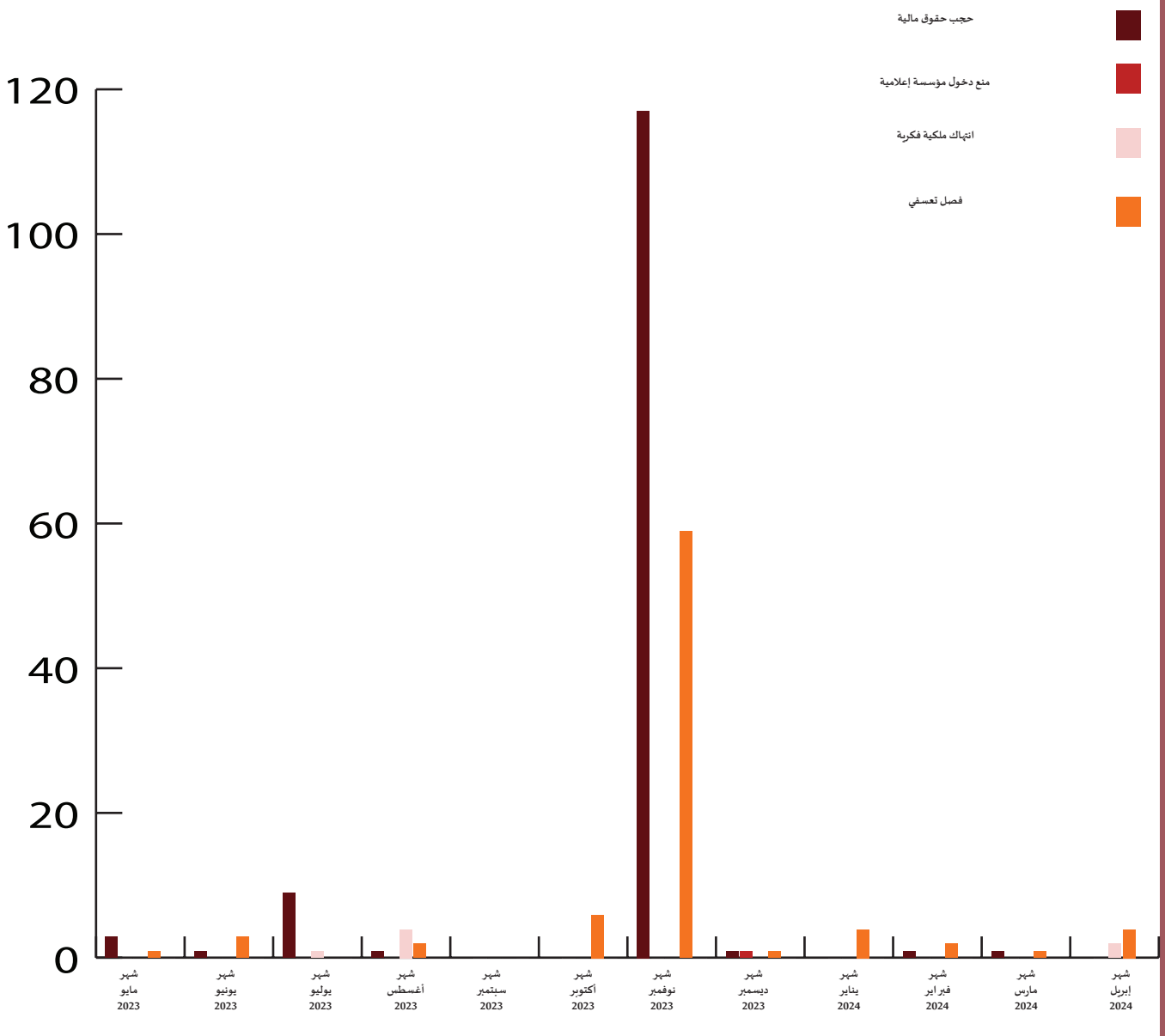

توزيع الانتهاكات وفق النوع الاجتماعي:

لم يكن الصحفيين أو الإعلاميين الذكور وحدهم هم ضحايا الانتهاكات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد شهدت الفترة نفسها وقوع 109 انتهاك بحق صحفيات وإعلاميات، في المقابل شهدت وقوع 229 انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين ذكور.

لم تقتصر الانتهاكات التي شهدها العام على الأفراد؛ إذ شهدت الفترة نفسها وقوع 10 انتهاكات جماعية، كما شهدت وقوع 11 انتهاكًا بحق مؤسسة صحفية أو إعلامية.

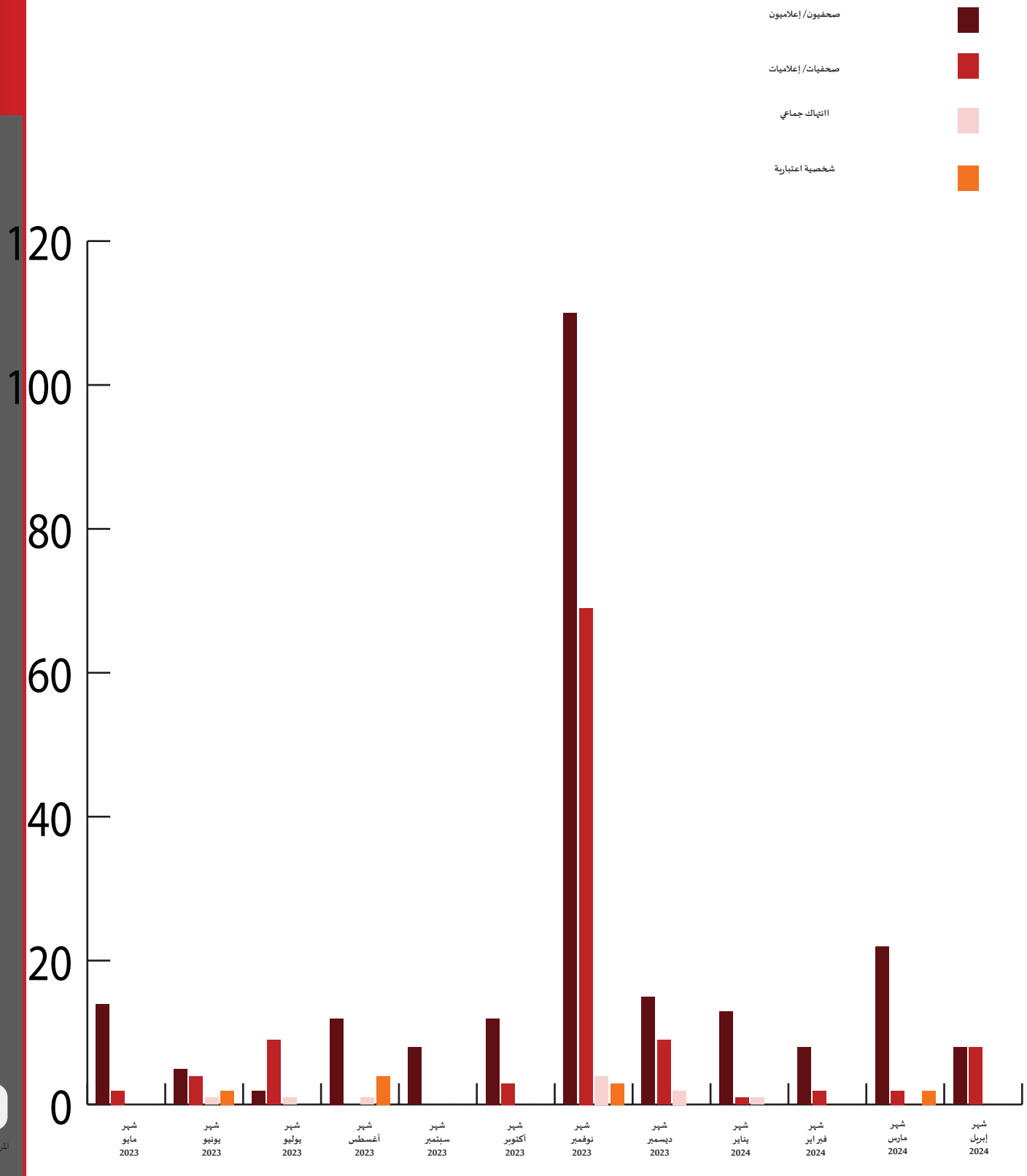

توزيع الانتهاكات وفق ملكية جهة عمل الضحية:

من يملك المؤسسات الصحفية والإعلامية التي يطالها العدد الأكبر من الانتهاكات في مصر؟ بحسب ما تم توثيقه خلال العام محل الاهتمام، نجد أن المؤسسات الصحفية الخاصة، المملوكة لمصريين كانت صاحبة نصيب الأسد من حيث عدد الانتهاكات التي طالتها، إذ وقع بحقها 315 انتهاكًا، يليها مع فارق كبير للغاية، المؤسسات الصحفية الأجنبية، إذ وقع بحقها 32 انتهاكًا خلال العام، وأخيرًا المؤسسات الصحفية والإعلامية القومية، إذ وقع بحقها 12 انتهاكًا.

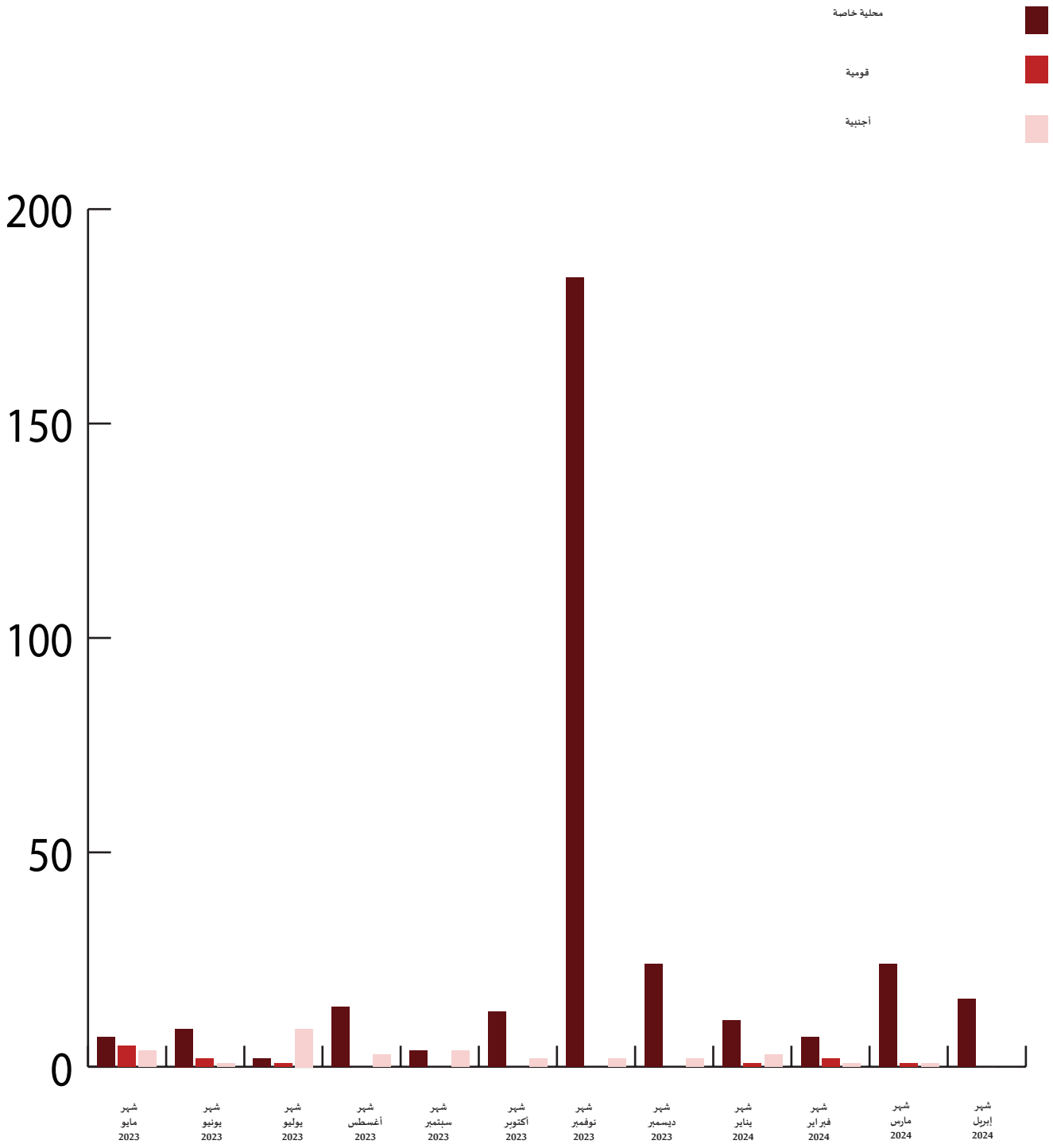

توزيع الانتهاكات وفق نوع جهة عمل المعتدي:

خلال العام محل الاهتمام تم ارتكاب 359 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، أفراد ومجموعات، وبحق مؤسسات صحفية. والسؤال هنا: من يرتكب الانتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر؟

بحسب المادة الموثقة لدى المرصد، عن الفترة محل الاهتمام، فإن المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، وعلى عكس المتوقع منها، هي صاحبة النصيب الأكبر من الانتهاكات بحق الصحفيين، إذ ارتكبت 228 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، هذه الانتهاكات تدور بين فصل تعسفي وحجب حقوق مالية ومنع من دخول مؤسسة. يليها الجهات الأمنية التي أوقعت 46 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، يأتي بعد جهات قضائية، ارتكبت 34 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات كلها تجديدات حبس تجاوزت المدد القانونية. يأتي في المستوى الرابع، من حيث الجهات الأكثر تورطا في انتهاكات بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام، نجد أشخاص مدنيين، دون صفة وظيفية، إذ أوقع هؤلاء 26 انتهاكًا، وفي الأخير نجد جهات (جهات حكومية، جهات تنظيمية، أمن مدني أو حراسات خاصة، مؤسسات رقمية، مؤسسات رياضية)، حيث ارتكبت هذه المؤسسات ما بين 8 انتهاكات و 2 انتهاك.

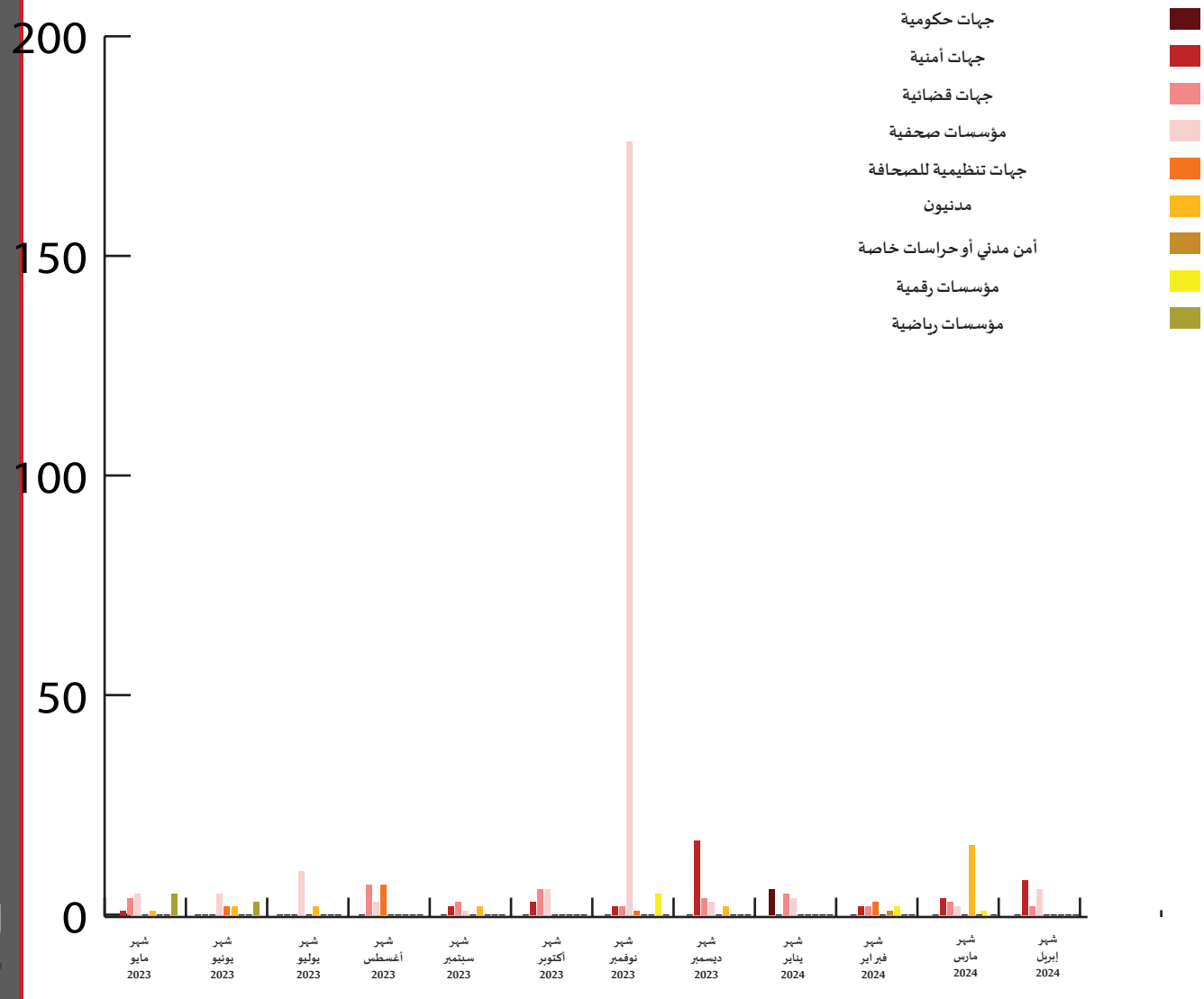

الخاتمة :

عدد الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات خلال الفترة من الأول من مايو 2023، وحتى الأول من مايو 2024، بحسب ما وثقه فريق المرصد، 359 انتهاكًا؛ وهو رقم كبير يكشف مقدار الصعوبات التي يواجهها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال ممارسة عملهم/ن.

مقارنة أعداد الانتهاكات خلال هذه الفترة، بأعداد الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة نفسها من السنوات الخمس الماضية يؤكد لنا التالي:

أن الفترة من الأول من مايو 2022 وحتى الأول مايو 2023 شهدت وقوع 182 انتهاكًا. بينما شهدت الفترة من الأول من مايو 2021 وحتى الأول مايو 2022 شهدت وقوع 172 انتهاكًا، فيما شهدت الفترة من الأول من مايو 2020 وحتى الأول مايو 2021 شهدت وقوع 225 انتهاكًا. وأخيرًا شهدت الفترة من الأول من مايو 2019 وحتى الأول من مايو 2020 شهدت وقوع 177 انتهاكًا.

هذه الأرقام تعني أن الفترة من الأول من مايو 2023 وحتى الأول من مايو 2024 شهدت ارتفاعا غير مسبوق في أعداد الانتهاكات، مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة؛ حيث شهدت وقوع 359 انتهاكًا، في حين 200 انتهاك، عدا سنة (2020 - 2021) إذ شهدت وقوع 220 انتهاكًا، وهو رقم كبير، إلا أنه أقل من أعداد الانتهاكات التي وقعت هذا العام بـ 134 انتهاكًا.

في الختام.. تقود هذه البيانات إلى القول أن أوضاع الحريات الصحفية والإعلامية في مصر، تنحو إلى مزيد من التراجع، ما يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد، وإيلاء مزيد من الاهتمام، للعمل على معالجة مشكلات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر. ولعل من الأولويات في هذا الشأن؛ فتح المجال أمام حركة الصحفيين/ات في الشارع، من خلال تقليص القيود الكثيرة المفروضة على التغطية والتصوير في الأماكن العامة، والتعامل مع الصحفيين/ات من قبل المؤسسات الرسمية باعتبارهم قناة اتصال رئيسية بين الدولة والمجتمع؛ تسلط الضوء على جهود الحكومة، وتنقل لصانع القرار نبض الشارع.

ومن الأولويات كذلك إنجاز قانون حرية تداول المعلومات، وتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص للمواقع الإلكترونية، وفتح الطريق أمام انضمام صحفيو الإصدارات الإلكترونية إلى نقابة الصحفيين، عطفًا على رفع الحد الأدنى للأجور في المؤسسات الصحفية، وفتح المجال بشكل كامل أمام حركة النشر وحرية التعبير للمؤسسات الصحفية... وغيرها من مستلزمات وضرورات العمل الصحفي الحقيقي.

”المرصد المصري للصحافة والإعلام“

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ ”المؤسسة“ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف ”المؤسسة“ إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل ”المرصد“ عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم ”المؤسسة“ الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم ”المؤسسة“ بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.